

خبر صحفي

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي تشكل لجنة لتفعيل منظومة الحوافز المنصوص عليها في قانون الاستثمار تضم ممثلين عن 11 وزارة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

<<اللجنة تختص بتحديد القطاعات الفرعية للأنشطة الاستثمارية التي تنطبق عليها منظومة الحوافز.. والتنسيق مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لتحديد المناطق الجغرافية الأكثر احتياجا للتنمية

اصدرت الدكتورة سحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، القرار رقم 238 لسنة 2018 بتشكيل لجنة تفعيل منظومة الحوافز المنصوص عليها في قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017، برئاسة السيد/ محسن عادل، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار، وعضوية كل من اللواء أحمد رزق، مستشار الوزارة ورئيس وحدة متابعة وحل مشاكل المستثمرين، والسيد/ معتز يكن، مستشار أول الوزارة، والمستشار محمد عبد الوهاب، نائب الرئيس التنفيذي للهيئة، وممثلين عن كل من وزارات القوى العاملة والتنمية المحلية وقطاع الاعمال والصحة والزراعة والكهرباء والسياحة والتموين والتجارة والصناعة والاتصالات والمالية والهيئة العامة للاستثمار والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. ونص القرار، أن تختص اللجنة بدراسة كافة الموضوعات المتعلقة بالحوافز المنصوص عليها في قانون الاستثمار، وسبل تفعيلها، ودراسة كافة القرارات المطلوبة استصدارها بشأن الحوافز الاستثمارية، والتواصل مع الجهات والهيئات المعنية وعقد اجتماعات مشتركة مع ممثلين عنها لتحديد القطاعات الفرعية للأنشطة الاستثمارية التي تنطبق عليها منظومة الحوافز الواردة بقانون الاستثمار، والتنسيق مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لتحديد المناطق الجغرافية الأكثر احتياجا للتنمية وفقا للبيانات والاحصائيات الواردة من الجهاز وعرضها على الجهة المختصة والعمل على تحديث هذه المناطق بين فترة واخرى

وتضمن القرار، اعداد الضوابط والمعايير المحددة للمشروعات والصناعات التي تسرى عليها نص المادة 11 من قانون الاستثمار والخاصة بمنح المشروعات الاستثمارية التي تقام بعد العمل بهذا القانون وفقا للخريطة الاستثمارية، حافزا استثماريا خصما من صافى الأرباح الخاضعة للضريبة، والذي يتضمن نسبة 50 % خصما من التكاليف الاستثمارية للقطاع (أ) ويشمل المناطق الجغرافية الأكثر احتياجا للتنمية طبقا للخريطة الاستثمارية، ونسبة 30 % خصما من التكاليف الاستثمارية للقطاع (ب) ويشمل باقى انحاء الجمهورية وفقا لتوزيع أنشطة الاستثمار.

وشملت مهام اللجنة، اقتراح اضافة أنشطة استثمارية جديدة تتمتع بالحوافز الخاصة المقرر بقانون الاستثمار، واقتراح استحداث حوافز غير ضريبية وطبيعة المشروعات الاستثمارية المستفيدة منها، على أن تعقد اللجنة اجتماعها مرة على الاقل شهريا بمقر وزارة الاستثمار والتعاون الدولي.